

الدراسات البينية لدى أعضاء هيئة التدريس فى العلوم الاجتماعية ودورها
فى تحقيق التنمية المستدامة "دراسة ميدانية"

د / محمود مصطفى محمد إبراهيم

مدرس بقسم أصول التربية جامعة الأزهر بالدقهلية

ملخص:

استهدفت الدراسة التعرف على مستوى ثقافة الدراسات البيئية لدى أعضاء هيئة التدريس في العلوم الاجتماعية بجامعة نجران، ودورها في تحقيق التنمية المستدامة بالمجتمع، والكشف عن أهم المعوقات التي تقف حائلاً أمام تفعيل تلك الدراسات، وهل يختلف مستوى ثقافة الدراسات البيئية ومعوقاتها لدى أعضاء هيئة التدريس وفقاً لمتغيرات (النوع، والتخصص، والدرجة الوظيفية)، وقد أسفرت نتائج الدراسة عن ضعف مستوى ثقافة الدراسات البيئية لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة نجران، وارتفاع مستوى معوقات تفعيلها، ولم تظهر الدراسة فروقاً ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة وفق متغيرات (النوع - التخصص - الدرجة الوظيفية).
الكلمات المفتاحية: الدراسات البيئية - العلوم الاجتماعية - أعضاء هيئة التدريس - التنمية المستدامة - المملكة العربية السعودية.

Abstract

The study aimed to 1) identify the level of culture interdisciplinary studies at the faculty members of social sciences at the University of Najran, 2) explore their role in achieving sustainable development, 3) detect the most important obstacles of activating these studies, and 4) whether there are significance differences among faculty members, according to sex, specialty and academic job variables. The results showed that there is weakness of the level of interdisciplinary studies culture among faculty members at the University of Najran, and high level of obstacles. There were no significant differences according to sex, specialty and academic job variables.

Key words: Interdisciplinary studies - Social sciences - Faculty members - Sustainable development - Saudi Arabia

مقدمة:

سادت العلوم الاجتماعية في السنوات الماضية نزعة الانفصالية والتجزؤ في الدراسة والبحث، واستقل كل تخصص منها بذاته لدرجة التفوق والعيش كجزر منعزلة عن غيرها من تخصصات العلوم الاجتماعية ذات الصلة الوثيقة، بشكل أدى إلى تشويه إدراك السياق الشمولي للمعرفة، و ضعف القدرة على رؤية الأفكار بعلاقتها وتداخلاتها وإطارها الواسع، وكان ذلك نتاجاً طبيعياً بعد الانتقال من الكلاسيكية إلى الحداثة وظهور فكرة التخصص، وصار كل عالم أو مفكر يحصر تفكيره في دقات ميدانه الخاص، " مما ترتب عنه ضعف الكثير منها وقلة فاعليتها التطبيقية، ووجود عوارض وعوازل مصطنعة بين هذه العلوم، بدأ ضررها يتجلى من خلال ما ينبثق داخلها من مشكلات لا يمكن حلها وتساؤلات يصعب الإجابة عنها إلا بالاستعانة بأدوات ميادين أخرى". (عصفور، محمد حسن ٢٠١٣، ص ٢٣١ - ٢٤٠)

وقد ترسخت الانفصالية والتخصصية المعرفية مع بدايات القرن العشرين، حيث ازدادت الهوة بين هذه العلوم، وأصبحت هناك تخصصات مستقلة ومتباعدة عن بعضها البعض، مثل علم الاجتماع، والقانون، واللغات، وعلم النفس، والاقتصاد، والإدارة وغيرها، وانعكس ذلك على المناهج الدراسية التي أصبحت بمثابة جزر متباعدة لا تعكس جوانب الحياة المتكاملة، بشكل عجزت معه تلك العلوم عن تفسير واقعي للكثير من المشكلات والظواهر الاجتماعية، وبالتالي عن وضع حلول حقيقية لها، تلك الانعزالية التي عبر عنها (Edgar Moran, 1994, P. 37) بقوله "إن الحدود الخاصة بكل ميدان ولغته ومفاهيمه سرعان ما تعمل على عزله عن الميادين الأخرى، وعن المشكلات التي تخترق مختلف الميادين، وإن فكراً شديداً التخصص يتحول إلى ملكية خاصة تمنع أدنى تسلل غريب إلى رقعة المعرفة الخاصة به".

ويُشبه (Delatre Piwnem, 1995, P. 433) حالة الانفصال هذه بحالة الإنسانية بعد بناء برج بابل في الأسطورة المعروفة، حيث تحول العلم إلى برج بابل حقيقي يقوم فيه كل عالم بطرح إشكالياته الصغيرة ومعالجتها داخل ميدانه الخاص، دون أن يعي البتة بالدلالات والنتائج التي يمكن أن تكون لها في ميادين أخرى، ناهيك عن أن الذهنيات المجزأة لا يمكنها إلا أن تقدم علماً ومجتمعاً مجزأين.

وبناءً على ذلك فقد باتت الحاجة ملحة لفلسفة جديدة تُعيد العلوم إلى وحدتها وتكاملها، وتخرجها من حالة الانعزال القسري الذي وُضعت فيه أطواراً زمنية عديدة، فظهرت الدراسات البيئية، والعلوم عابرة التخصصات، والدمج المعرفي، وغيرها من المصطلحات التي تُشير إلى ضرورة تفعيل أواصر الارتباط بين التخصصات المختلفة في مجال العلوم الاجتماعية، وربطها بغيرها من العلوم، وأظهر هذا التحول النوعي في التفكير مجموعة من العلوم والمهن الجديدة التي تجمع بين دراسات وتخصصات متنوعة، مما سيؤدي إلى تحطيم الحواجز بين العلوم والمؤسسات العلمية المتخصصة.

ويشير (يحيى، حسن ٢٠٠٦، ص ٢٠١) إلى أن هذا التحول يتم في ضوء مبدئين أساسيين هما:

١- **مبدأ وحدة المعرفة وتكاملها:** ويعني التوصل إلى ما يُسمى بالجذع المشترك والتعلق حول

المفاهيم ذات الصلة بأكثر من تخصص من تخصصات المعرفة الإنسانية.

٢- **مبدأ الاقتصاد في المعرفة:** ويُقصد به تضافر وتعاون التخصصات لبحث قضية بعينها

وعدم تكرارها في تخصصات أخرى توفيراً للوقت والجهد.

ومما يدعم صور التكامل بين العلوم الاجتماعية إمكانية استخدام أسلوب التعدد المنهجي،

الذي ما يزال توظيفه فعلياً في العلوم الاجتماعية محدوداً، والتعدد المنهجي في أبسط صورته

هو استخدام أكثر من ملاحظ، وأكثر من منهجية، أو استخدام أكثر من نظرية لتفسير

البيانات بعضها أو كلها، ويقوم على فلسفة منطلقة من المقولة الشهيرة في التراث الغربي

"No One Of Us is as Strong as all of us" أو ما معناه "لا يوجد بيننا من هو

أقوى منا جميعاً" ، ويتكون من خمسة أنواع رئيسية هي: تعدد النظريات، وتعدد المناهج،

وتعدد الملاحظين، وتعدد أدوات جمع البيانات، وتعدد مصادر جمع البيانات. (الدامغ،

سامي ٢٠٠٦، ص ص ٤ - ٢٤)

ومن هنا بدأ التوجه نحو استخدام أسلوب التخصصات البيئية في الدراسات الجامعية لمواجهة

التحديات التي تواجه البيئة والجامعة، بحيث تعمل على تحقيق أهداف ثلاثة من أهمها: تكامل

المعرفة، وحرية الاستعلام والتساؤل، والتجديد والإبداع، وبات من الضرورة تأسيس معاهد

ومؤسسات متخصصة ملحقة بمؤسسات البحث العلمي تقوم على دراسات بيئية، وتشارك الجامعات

بفعالية في توفير القيادات والكوادر البشرية عالية التأهيل والمدركة للأبعاد المشتركة بين الظواهر

الاجتماعية والطبيعية، إسهاماً في حل مبدع لمشكلات العلم والإنتاج والمجتمع، "إذا كان كل ميدان

يتحدد بمفاهيمه وأدواته ومناهجه فإن العلاقات البيئية تمثل داخل هذا البناء ضماناً للتجدد الدائم

الذي من شأنه أن يُشجع على حدوث تغييرات محتملة للأفيسة المعمول بها في مختلف الميادين

وعلى التحكم بهذه التغييرات " (Howard, G., 2014, P. 21)

وتدل الشواهد على أنه يقل في جامعاتنا العربية وأقسامها العلمية وجود اتصال علمي ذو أفق

متطور، أو عمل جماعي حقيقي، أو نقد علمي موضوعي، باختصار فإن الجامعات لا تعمل بدرجة

كافية كهيئة علمية إلا في حدود شكلية، ويرى البعض أن الأساتذة الذين يركزون على الدراسات

البيئية قد عزلوا أنفسهم عن صميم مجال تخصصهم، مما يُقلل من سمعة الأكاديمي في عيون

أقرانه، ويُقلل فرص بقائه في عمله، بالإضافة إلى أن النظام الأكاديمي لا زال يركز إلى حد كبير

على تخصصات وأنظمة محددة، مما جعل إدماج الدراسات البيئية أمراً صعباً، كما يرون أن

أعضاء هيئة التدريس الجدد في مجال الدراسات البيئية يفتقرون إلى الاهتمام والخبرة في ممارسة

وإجراء تلك الدراسات، ويعتقد البعض أن الدراسات البيئية مضيعة للوقت، وتحتاج إلى عمل

جماعي تعاوني لتفعيلها، والذي يبدو وكأنه عيب مرهق. (زاهر، ضياء الدين، ٢٠١٠ ص

ص ٣١٥-٣٢٤)

وقد بينت العديد من الدراسات أن العلوم الاجتماعية بجميع تخصصاتها وفروعها ظلت نتائجها

واستنتاجاتها محصورة ومقتصرة على المجتمع الأكاديمي والتعليمي، ولم تستطع أن تطرح نفسها

كأداة علمية متخصصة في معالجة قضايا ومشكلات الإنسان المعاصر الخارجة عن نطاق

التخصص العلمي للعلوم الطبيعية، وهذا العجز الملاحظ سواء من طرف المجتمع أو الباحثين

المتخصصين في العلوم الاجتماعية يطرح علينا وقفة تقييم علمي لهذه الحالة، من أجل تحديد

طبيعتها وتقديم الإجابات المحتملة لها. (ملتقى إشكالية العلوم الاجتماعية في الجزائر، ٢٠١٢، ص

(١٠)

وقد تناولت دراسة (يحي، عايل ٢٠٠٦ ص ٢٠٠-٢٠٦) جدوي استخدام أسلوب الدراسات البيئية في البرامج الجامعية، كمدخل لتجديد عملية وحدة المعرفة وتربطها ولتجديد دور الأستاذ الجامعي من خلال التعلم بالفريق (Taem Teaching)، وتوصلت لوجود أولويات وقضايا بحثية يمكن التصدي لها باستخدام الدراسات البيئية مثل قضايا التعليم من أجل التفاهم الدولي، والتربية الدولية، والتربية السكانية، في حين كشفت دراسة (بارة، عبدالغني، ٢٠١٣، ص ٢٥١-٢٦١) عن مدى تداخل المفاهيم وتشعب النظريات في مجال العلوم الاجتماعية، مما يستدعي إلغاء الحدود بين حقول المعرفة المختلفة من خلال السعي لتقريب المفاهيم والمنهجيات كمنطلق للتوسع في استخدام مدخل الدراسات البيئية، واستهدفت دراسة (أحمد، عفاف ١٩٩٨، ص ٦٣-٨٣) التعرف على جدوي استخدام مدخل الدراسات البيئية في تحسين برنامج إعداد المعلم، وتوصلت لوضع جملة من الآليات التي يمكن من خلالها توظيف هذه الدراسات في تطوير البرنامج ورأب الصدع بين جوانب الأعداد الأكاديمي والمهني والثقافي، وسعت دراسة (عبدالله، عصام ٢٠٠٤، ص ١٨٧-٢٤٨) إلى إيجاد معايير حقيقية بين مختلف مناهج المعرفة الإنسانية وصولاً إلى معرفة كلية تجتاز المناهجية وتفتح آفاقاً جديدة للوعي في الألفية الثالثة، وتستعيد التوازن المفقود بين العقل الإنساني وتكامل المعرفة ووحدها من خلال دراسة تحليلية لآراء "بسراب نيكولسكو" أحد أبرز دعاة الدراسات البيئية في القرن الحادي والعشرين، وحللت دراسة (البازعي، سعد ٢٠١٣، ص ٢٢١-٢٣٠) العلاقة بين الدراسات البيئية والإبداع والابتكار في البحث العلمي، وكشفت عن العديد من المعوقات التي تحول دون توظيف هذه الدراسات في تطوير البحث العلمي بالجامعات، واستهدفت دراسة (عبد المنعم، نادية، إبراهيم، خالد ١٩٩٩، ص ١٣٨-١٦٤) التعرف على دور الدراسات البيئية في تطوير المناهج المصرية في ضوء العولمة، ووضعت عدة تصورات يمكن من خلالها الاستفادة من تلك الدراسات في تطوير التعليم الجامعي وقبل الجامعي، واستعرضت دراسة، (Newell, H., 2010 PP. 1-25) نظرية الدراسات البيئية ودورها في علاج بعض المشكلات المعقدة التي يصعب علاجها من منظور تخصصي منفرد، وأوضحت أن تفعيل هذه الدراسات يسهم في إنتاج معرفة إنسانية إبداعية، وأن استخدامها في مجال العلوم الاجتماعية ما يزال في مراحله الأولى، وكشفت دراسة (Thomas, C., 2000, PP. 38-48) عن وجود خمس معوقات تمثل حجر عثرة في طريق استخدام الدراسات البيئية، من أهمها: الارتباك في استخدام المفاهيم وافتقارها للتوافق والانسجام، وضعف ثقافة الدراسات البيئية لدى أعضاء هيئة التدريس وداخل المؤسسات البحثية، والتكلفة المادية المرتفعة لهذه الدراسات، بينما تناولت دراسة (Casey Jones, 2010, PP.76-81) مزايا وعيوب الدراسات البيئية والفوائد المستقبلية المتوقعة من تطبيقها في التعليم والتي من أهمها: تنمية مهارات التفكير النقدي والإبداع والابتكار لدى الطلاب، والقدرة على إنتاج المعرفة، تنمية قدرة المعلمين على العمل التعاوني. واستهدفت دراسة (علي، كمال ٢٠٠٧، ص ١-٣٧) وضع جملة من التصورات والآليات التي يمكن أن تعزز من دور العلوم الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات العربية، على اعتبار أن تحقيق تلك التنمية يرتكز على قوة البناء الاجتماعي والثقافي والذي يقع على العلوم الاجتماعية العبء الأكبر في إيجاده ودعمه وتهيئة الفرد والمجتمع للمحافظة عليه وتطويره. يتضح من العرض السابق وجود عزلة وحواجز بين العلوم الاجتماعية أضعف من قدرتها على تلبية حاجات المجتمع المتوقعة منها، وقلة فاعليتها في تنمية المجتمع والنهوض به، وفي ذات الوقت وجود اتجاه حديث يسعى إلى إزالة تلك الحواجز والقيود ويزيد من أوجه التقارب والترابط بين هذه العلوم يتمثل في تبني مدخل الدراسات البيئية، كما تبين وجود قصور لدى أعضاء هيئة التدريس في العلوم الاجتماعية في تفعيل تلك الدراسات بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للمجتمع. وفي ضوء ذلك يمكن تحديد مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات الآتية:

- ما مفهوم الدراسات البيئية وأهميتها وأهدافها؟

- ما دور الدراسات البيئية في العلوم الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة بالمجتمع؟
- ما مستوى ثقافة الدراسات البيئية لدى أعضاء هيئة التدريس في العلوم الاجتماعية بجامعة نجران؟
- ما معوقات الدراسات البيئية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في العلوم الاجتماعية بجامعة نجران؟
- هل يختلف مستوى ثقافة الدراسات البيئية ووجهات نظر أعضاء هيئة التدريس في العلوم الاجتماعية بجامعة نجران حول معوقاتها تبعاً لاختلاف المتغيرات الآتية:
 - ١- النوع (ذكر - أنثى).
 - ٢- الدرجة الوظيفية (أستاذ - أستاذ مشارك - أستاذ مساعد).
 - ٣- التخصص (تربية - لغات - إدارة عامة).
- ما التصور المقترح لتفعيل الدراسات البيئية بين أعضاء هيئة التدريس في العلوم الاجتماعية؟

أهداف الدراسة:

استهدفت الدراسة الكشف عن مستوى ثقافة الدراسات البيئية لدى أعضاء هيئة التدريس في العلوم الاجتماعية بجامعة نجران، والتعرف على المعوقات التي تقف حائلاً أمام تفعيلها، وإبراز دورها في تحقيق التنمية المستدامة بالمجتمع.

أهمية الدراسة:

- تتبع أهمية الدراسة من كونها تتناول بالبحث والتحليل الدراسات البيئية في العلوم الاجتماعية، باعتبارها من التوجهات الحديثة في البحث العلمي، والتي تُسهم في رسم مستقبل العلوم الاجتماعية، بما يحقق التنمية المستدامة للمجتمع. كما ترجع أهميتها إلى مواكبتها للفكر العالمي الحديث ومتغيرات العصر، حيث أضحت الدراسات البيئية اتجاهاً عالمياً يعول عليه كثيراً في مجال الارتقاء بنوعية وجود البحث العلمي الجامعي.
- يُمكن أن يستفيد من هذه الدراسة المسؤولون عن التعليم الجامعي في وضع الخطط والسياسات المحفزة للدراسات البيئية، وتطوير الهياكل الجامعية بما يُسهم في تحسين المناخ العلمي الملائم للدراسات البيئية.
- يستفيد من هذه الدراسة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات من خلال تشجيعهم على الخروج من الأفاق الضيقة التي فرضتها طبيعة تخصصاتهم الأكاديمية، للانطلاق نحو إجراء الدراسات البيئية وتفعيل مبدأ التكامل المعرفي بين التخصصات المختلفة للإسهام في تحقيق التنمية المستدامة بالمجتمع.
- قد تُسهم هذه الدراسة في تنمية الوعي بأهمية الدراسات البيئية لدى أعضاء هيئة التدريس في المجالات الاجتماعية والتربوية، فهي من الدراسات الميدانية القليلة التي تناولت ثقافة الدراسات البيئية ومعوقاتها لدى أعضاء هيئة التدريس، وقد تفتح الباب أمام مزيد من الدراسات والبحوث حول كيفية الخروج من حالة العزلة التخصصية في دراساتنا الاجتماعية والإنسانية.
- أنها تتناول في جانب منها عضو هيئة التدريس بالجامعة، فهو عصب العملية التعليمية فيها، ويتوقف عليه إلى حد كبير مدى قدرتها على أداء وظائفها المختلفة، فهو الذي يستطيع بما يملكه من قدرات ابتكارية وإبداعية أن يكون مدرسة فكرية ذات سمات مميزة تُثري ثقافة المجتمع، وتُسهم في تقدمه ونهضته، كما أن عضو هيئة التدريس يمثل أداة للتجديد والتطوير في المجتمع، ويمكنه أن يُسهم بفاعلية في صنع أجيال تتقبل التغيير وتقدر على مواجهته، بل وأن تحدث التغيير وتقوده.

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي وذلك لملاءمته لطبيعة الدراسة وأهدافها، وباعتبار أن هذا المنهج يهتم بتحديد الظروف والعلاقات المرتبطة بالظاهرة، ولا يكتفي بجمع البيانات وتنظيمها، بل يتعدى ذلك إلى تحليلها وتفسيرها للتوصل إلى مجموعة من النتائج التي تُعين على فهم الواقع ومن ثم العمل على تحسينه.

أداة الدراسة:

قام الباحث بإعداد استبانة بهدف الكشف عن مستوى ثقافة الدراسات البيئية لدى أعضاء هيئة التدريس في العلوم الاجتماعية بجامعة نجران، والتعرف على أهم المعوقات التي تقف حائلاً أمام تفعيل هذه الدراسات، تكونت من (٢٧) عبارة موزعة على محورين: المحور الأول: مستوى ثقافة الدراسات البيئية ويشتمل على (١٢) عبارة. المحور الثاني: معوقات الدراسات البيئية ويشتمل على (١٥) عبارة.

حدود الدراسة:

مكانية: اقتصر تطبيق أداة الدراسة على أعضاء هيئة التدريس في العلوم الاجتماعية القائمين على رأس العمل بجامعة نجران.

زمانية: تم تطبيق أداة الدراسة في الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي (١٤٣٦ / ١٤٣٧ هـ).
موضوعية: الدراسات البيئية لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة نجران ودورها في تحقيق التنمية المستدامة بالمجتمع.

مصطلحات الدراسة:**الدراسات البيئية:**

دراسات تعتمد على حقلين أو أكثر من حقول المعرفة الرائدة، أو العملية التي يتم بموجبها الإجابة عن بعض التساؤلات أو حل بعض المشكلات أو معالجة موضوع واسع جداً أو معقد يصعب التعامل معه بشكل كافٍ عن طريق نظام أو تخصص واحد.

العلوم الاجتماعية:

يقصد بها تلك العلوم التي تهتم بالإنسان مهما اختلفت زوايا رؤيتها أو مناهجها في دراسة ذلك الإنسان وفي علاقته بالآخر أو بالجماعة أو بالمؤسسة وهي: علم الاجتماع، والتاريخ، والاقتصاد، والسياسة، والأنثروبولوجيا، واللغة، والإدارة، والقانون، والجغرافيا، وعلم النفس... الخ.

التنمية المستدامة:

عبارة عن الترشيد في توظيف الموارد المتجددة بصورة لا تؤدي إلى تلاشيها، وبحيث لا تحرم الأجيال القادمة من الاستفادة من عوائدها ومنافعها، ووفقاً لتقرير التنمية البشرية ٢٠١٥، فإنه يربط الاستدامة البيئية بالإنصاف وبعادلة التوزيع، فالاستدامة نابعة من اقتناعنا بأن أجيال المستقبل لا يجوز أن تحظى بأقل مما تحظى به أجيال اليوم من إمكانيات ومقدرات. (تقرير التنمية البشرية، ٢٠١٥، ص ٦)

الإطار النظري:**الدراسات البيئية: Interdisciplinarity**

تعرف الدراسات البيئية بأنها البحث العلمي الذي ينطلق من حقل معرفي واحد مع ربطه بحقول معرفية أخرى، بقصد حل المشكلات التي تنسم بالتعقيد، بحيث يتعدى التعامل معها بشكل كافٍ من خلال حقل معرفي وحيد (Klien, 2012, P. 393-415)، ويُميز (حسن، كاظم ٢٠١٤، ص ص ٢٤١-٢٥٠)، بين مفاهيم ثلاثة وصولاً لمفهوم واضح للدراسات البيئية، فالممارسة المتعددة الميادين Multiple fields تعرف بكونها محل التقاء باحثين من ميادين مختلفة حول موضوع مشترك يحتفظ كلٌ منهم لدى معالجته بخصوصية مفاهيمه ومناهجه وتخصصه، بينما يُشير مفهوم العبر- ميدانية Across-fields إلى ذلك النشاط المعرفي الذي يخترق مختلف العلوم دون أن يكون مهموماً بمراعاة ما يفصل بينها من حدود، أما البيئية Interdisciplinarity أو ما يطلق عليها البعض البين - ميدانية، فتفترض الحوار وتبادل المعلومات والمعارف والإجراءات التحليلية والمناهج بين متخصصين من ميادين عديدة لمعالجة مشكلة واحدة، فهي تستدعي التفاعل والإثراء المتبادل، فالعديد من الظواهر والمسائل الإنسانية تتطلب أن تتضافر حولها جهود الفلاسفة والأطباء وعلماء النفس وعلماء الاجتماع.

وقد لخصت (الهاجري، مشاعل ٢٠٠٧، ص ص ١٧١-٢٤٠) أسباب ظهور الدراسات البيئية في النقاط التالية:

- انحسار بعض الحقول المعرفية وتقلص أدوارها مثل علم اللاهوت.
- الأثر الإيجابي للاتصال بين الحقول المعرفية.
- انتشار الدراسات البيئية خاصة مع ثورة الاتصالات الحديثة.

أهمية الدراسات البيئية:

أصبحت الاتجاهات البيئية تمثل المستقبل الحقيقي للدراسات الأكاديمية في الجامعات ومؤسسات البحث العلمي، وصار من المنتشر حالياً أن تقوم الجامعات بإنشاء مراكز بحثية ذات طبيعة بيئية تجمع بين الحقل المعرفية النظرية المختلفة، بل إن بعض الجامعات قد أقدمت على إنشاء كليات خاصة بالدراسات العليا تجمع بين العلوم الإنسانية والتطبيقية رغم ما بينهما من تباين واضح، ويستلزم تكوين المتخصص في العلوم الاجتماعية ضرورة الأخذ بمفهوم العلوم البيئية لتمكينه من فهم الصلات بين تخصصه والتخصصات والمجالات المعرفية الأخرى، ويُعد ضرورة في مواجهة كثير من مشكلات الحياة المعاصرة ومتطلباتها.

إن المتأمل في التعليم الجامعي يُدرك أن العلوم الاجتماعية تقدم للطلاب بصورة منفصلة، دونما منطوق يجمعها أو وحدة فكر وفلسفة تربط فيما بينها وتصلها بالواقع الفعلي لحياة الطلاب، في الوقت الذي يتنامى فيه اتجاه عالمي يدعو لضرورة التكامل والترابط بين العلوم المختلفة استناداً إلى تسارع الإنتاج المعرفي وبأننا نتحرك من المعلومات إلى العلوم البيئية ووحدة المعرفة. (أحمد، رمضان عبدالستار، ٢٠٠٧، ص ص ٥٥-٥٨)، لذا فقد طرحت دراسة (الصوبان، نورة ٢٠١٦، ص ١٤) فكرة بناء المناهج البيئية في العلوم الاجتماعية والتي تقوم على تقديم المعلومات بصورة متكاملة في ضوء وحدة المعرفة، مما يتيح للطلاب القدرة على التفكير الشامل والإبداعي.

وقد أصبحت الدراسات البيئية من التوجهات البارزة في المناهج الحديثة، حيث تجمع بين أكثر من نظام وتعمل على تكوين فرق من المعلمين والطلاب بما يثري التجربة التعليمية الشاملة. ويُعد التعلم من خلال الدراسات البيئية لجميع المستويات هو الأكثر شيوعاً، حيث إن هناك اعتراف متزايد بأهمية الإجابة عن الأسئلة المعقدة، وحل المشكلات، واكتساب فهم متماسك للقضايا التي تتجاوز قدرة أي تخصص أو نظام واحد للمعالجة الشاملة أو الحل الملائم، ولقد أوضح (Palmer, 2001, P. 17) أن المشكلات البحثية في العالم تكمن في أن العلماء نادراً ما يعالجوا مشكلاتهم البحثية من منظور الدراسات البيئية.

وتشير الدراسات التربوية إلى زيادة الإقبال على الدراسات البيئية في مختلف حقول المعرفة وتجلت أهميتها في مبادرات قامت بها مؤسسة العلوم الوطنية NSF والمعهد الوطني للصحة NIH الأمريكيين واعتمدت عليها البرامج التدريبية في جامعات عالمية ذات سمعة متميزة. ومن الأمثلة العالمية للدراسات البيئية، أن جامعة Montreal في كندا تمنح شهادات عليا في تخصصات علمية مزدوجة لا ترتبط بتخصص علمي تقليدي محدد من برامج المرحلة الأولى من التعليم الجامعي، مثل شهادة الدكتوراه في العلوم الإنسانية التطبيقية، أو علوم الحاسوب الحيوية، أو علوم الإحصاء الاجتماعية. وتمنح جامعة باترا Putra بماليزيا درجة الماجستير في برنامج الهندسة الطبية الحيوية وبرنامج الفلسفة في هندسة الطيران والفضاء، كما تمنح جامعة الكويت درجة الماجستير في علوم الأرض التطبيقية ونظم المعلومات الجغرافية، وتمنح جامعة الإسكندرية درجة الماجستير في الإدارة البيئية للموارد المائية، وتمنح جامعة البرتا Alberta درجة الماجستير في هندسة البترول والكيمياء، بالإضافة إلى العديد من الأمثلة الأخرى. (أمين، عمار، ٢٠١٤، ص ٤)

أهداف الدراسات البيئية:

١- دمج المعرفة: **Integration of knowledge** وتعني ربط وتكامل المدارس الفكرية والمهنية والتقنية للوصول إلى مخرجات ذات جودة عالية مبنية على العلوم الأساسية والطبيعية.

٢- الإبداع في طرق التفكير: **modes of thinking** وتعني تطوير القدرة على عرض القضايا ومزج المعلومات من وجهات نظر متعددة لتحدي الافتراضات التي بُنيت عليها وتعميق فهمها. (Casey Jones. 2010, PP. 76-81)

٣- تحقيق التكامل: **Integratoin** ويعني إدراك ومواجهة الاختلافات بين التخصصات المختلفة للوصول إلى وحدة المعرفة المتكاملة والأكثر شمولاً وعدم الاقتصار على رؤية تخصص واحد،

ووفقاً لـ (Howard Gardner, 2012, P. 19) فإن الدور الرئيس للدراسات البيئية هو تحقيق التكامل بين المعرفة وطرق التفكير لاثنتين أو أكثر من التخصصات بحيث يمكن استيعاب ظاهرة تداخل التخصصات والفروع العلمية في برامج التأهيل والتعليم والبحث العلمي من خلال

الدراسات البيئية، وعلى سبيل المثال نجد جامعة الملك عبدالعزيز تخصص المياه مشترك بين ثلاث كليات هي: كلية الأرصاد (علوم وإدارة موارد المياه) وكلية الهندسة (تقنية تحلية المياه المالحة) وكلية علوم الأرض (جيولوجيا المياه)، ومن ثم يمكن تحقيق التكامل بين الكليات الثلاث لعمل برنامج دراسات بيئية يجمع بين الثلاث كليات في هذا التخصص.

٤- إنتاج المعرفة: **Knowledge producing** فالهدف الرئيس من تكامل التخصصات إعداد باحثين قادرين على إنتاج معارف جديدة تُسهم في تطوير العلم وعلاج الكثير من المشكلات، فالدراسات البيئية تساعد الجامعات على مواكبة التطور الجاري في الكثير من التخصصات عالمياً بما يلبي المتطلبات الديناميكية المستمرة للمجتمعات الحديثة التي تتطلب درجات أعلى من التخصص. (Klein, Julie, And William, H., 2011, P. 191-)

(221)

إشكاليات الدراسات البيئية:

- **البنى التقليدية للمؤسسات الأكاديمية**، حيث تؤكد على عزل التخصصات بأقسام علمية لا يربطها رابط، كما أن الدراسات البيئية لا تحظى بالدعم والتمويل الكافي، وعادة ما يُلاقى الباحثون صعوبات جمة أثناء سعيهم للحصول على منح تمويلية لبحوثهم، مع ضعف الاشتراك في برامج تبادل للخبرة، وقلة المدارس العلمية التي تتبنى الدراسات البيئية، وصعوبة نشر الأوراق العلمية، والحصول على وظائف، واجتياز منح الدرجات العلمية، وعادة ما يُنصح الباحثون بالابتعاد عن تلك الدراسات والتركيز في الحقول المعرفية التخصصية حتى لا يجدوا صعوبة في التعيين فيما بعد، والحقيقة المؤكدة هي أن معظم الإدارات الجامعية في العالم تنظر بعين الشك لدرجة التحصيل العلمي لأي باحث لا ينطلق من قاعدة قوية في حقل معرفي راسخ. (Moti, N., 2012, PP. 201-216)
- **شعور الحقول المعرفية الراسخة بالتهديد**، وبالتالي يتم تهميش الدراسات البيئية، باعتبار أنها تقلص أهمية التخصص وتؤدي إلى اضمحلاله.
- **عدم جدية بعض الدراسات البيئية**، حيث إن فكرة هذه الدراسات في بُعدها المثالي يتطلب بالضرورة إحاطة الباحث بحقلين معرفيين على الأقل وهي فكرة مثالية إلى حد ما، بدرجة قد يندر أن تجد لها تطبيقات ذات قيمة حقيقية. (Newell, H., 2010, PP. 1-25)
- **الإشكاليات اللغوية** وصعوبة استخدام الألفاظ بين التخصصات، وأبرز مثال على ذلك لفظ معيار الذي يستخدم بمعانٍ لها دلالات متباينة بين التخصصات.
- ويحدد (Edgar Moran) عدة محاذير ترتبط بالدراسات البيئية من أهمها: (بغورة، الزاوي، ٢٠١٣، ص ٣٤ - ٥٢)
- أنها تتمخض عن تصورات تقريبية وعن شيء من الخلط بين المفاهيم وتوهم الإحاطة بجميع المعارف والبراعة في استخدام أكبر قدر ممكن من المصطلحات، خاصة عندما يضطلع بهذه الدراسات فرد بذاته أو فريق صغير من الباحثين، لذا فمن الضروري مراعاة الموازنة بين الميادين المنخرطة في مقارنة بيئية تتمثل في تقريب الميادين بعضها من بعض، وفي الحفاظ في الوقت ذاته على خصوصية كل ميدان.
- التعميم المفرط والعشوائية في استخدام المفاهيم والفوضى في تطبيقها.
- أنها تمخضت عن تخصصية مفرطة دفعها إلى حصر الإنتاج العلمي في حدود النجاعة أو المردودية وأبعدهت عن معياري الحقيقي والعاقل.
- انقطاع صلة بعض الباحثين في الدراسات البيئية بالروافد المتجددة للحقول المعرفية، ومن ثم الوقوع في فخ التعميم الساذج، فأخراج النظريات والمنهجيات من بيئتها الطبيعية وتطبيقها قسراً في بيئة أخرى دون دراسة جدوى مسبقة من شأنه الخروج بنتائج خاطئة وغير دقيقة، فمن المعروف أن نظرية النشوء والارتقاء ما زالت تعاني المحاولات المتكلفة لإخراجها من إطارها الطبيعي لاستخدامها في العلوم الاجتماعية.
- ويكشف (البازعي، سعد ٢٠١٤ ص ٢٢١-٢٣٠) عن أن إشكالية البحوث البيئية في العلوم الاجتماعية تتمثل فيما يلي:

- عدم تحول التداخل بين الدراسات البيئية إلى مساحات تحظى بالتشجيع والدعم الأكاديمي والعلمي على النحو الذي يكسر حدة العزلة التخصصية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، فيحدث نوعاً من السيولة التي تدمج المعرفة ومناهجها ومصطلحاتها، فليس ثمة مختبرات أو وحدات أو كراسي تدعم هذه التوجهات، وإن وُجدت فهي ضئيلة الحجم متواضعة الحضور والتأثير.

- ضعف الوعي والاستبصار بالأسس الفلسفية المعرفية التي تكمن خلف حالة العلوم وفي بنيتها سواء في شتاتها أو في تداخلها.

- نزوع الثقافة العربية نزوعاً استهلاكياً للثقافة الغربية، وضعف الوعي بصلة النظريات بسياقاتها الثقافية التي أنتجتها وجعلتها أقدر على العمل ضمن تلك السياقات.

بالإضافة لذلك فإن هذه الدراسات لم تأت نتيجة احتياج علمي أو معرفي بقدر ما تنمو لكونها حدثت في الغرب، فما يُنقل إلينا هو المعلومة والمعرفة فقط، في غياب الإدراك للدافع الأساسي وراء امتزاج العلوم الاجتماعية، بالإضافة إلى أنه يُنقل على نحو فردي دون أن يتحول إلى شاغل فكري وبحثي أكاديمي تؤمن به المؤسسة الجامعية أو البحثية، فندرسه لاستكشاف الحاجة إليه لتنتهي إما إلى تأصيله وتوسيعه أو نقده وتبيان ما قد يعترضه من مشكلات، وعلى حد تعبير الكاتب الكيني واثيونغو "إن الوجه الأخطر لتلك الحالة يكمن في التنبؤ السريع والجاهز للبنى الأكاديمية الغربية على حساب المحلية مثلما يحدث في الأدب الإنجليزي". (بارة، عبدالغني، ٢٠١٣، ص ص ٢٥١-٢٦١)

وعلى الرغم من تعدد الإشكاليات والمحاذير المرتبطة بالدراسات البيئية والتي تصل في بعض الأحيان لدرجة الرفض والاعتراض عليها كصيغة تطويرية حديثة تربط العلوم الاجتماعية ببعضها البعض، إلا أن أسلوب الدراسات البيئية يشق طريقه بقوة في المجتمعات الأكاديمية والبحثية، وسيغدو المحدد الأساسي والعامل الرئيس في تشكيل مستقبل العلوم الاجتماعية، ومساعدتها في السعي لتأدية أدوارها المختلفة في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع.

وفي ضوء هذا فقد اقترح، (Edwin J. 2007 PP. 1-8) عدة إجراءات يمكن من خلالها تفادي العديد من الإشكاليات المعوقة للدراسات البيئية من أهمها:

- تحديد المفاهيم والألفاظ والمصطلحات المستخدمة في الدراسات البيئية تحديداً ووضوحاً.
- اختيار الأدوات والعمليات التحليلية المناسبة لدراسة المشكلة أو الظاهرة، والعمل على تطوير الأساليب البحثية بعيداً عن التخصص الضيق.
- التوفيق بين المنهجيات المختلفة وصولاً لصيغة تقرب بين التخصصات.
- صياغة تساؤلات وافتراسات مشتركة حول القضية أو المشكلة المطروحة.
- إيجاد نشاط تكميلي أو دمجي يُصار فيه إلى استقبال كافة الميادين المعنية لمختلف وجهات النظر الناشئة عن موضوع معين وعلى تراكم المعطيات وتجميع الاستنتاجات.
- العمل على تشخيص تراتبي داخلي للعلوم بمقتضى قدرة كل منها على صياغة المشكلات وتعميم المفاهيم الإجرائية.

التنمية المستدامة:

تُعرف التنمية المستدامة على أنها استراتيجية تنموية شاملة تسعى لتمكين الإنسان وبناء قدراته وتوسيع خياراته في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية وغيرها، مع توزيع الثمار العادل بين الجيل الحالي والأجيال المستقبلية على حد سواء، وذلك لجعل الإنسان مؤهلاً وقادراً على استثمار المنافع التي تهيؤها العولمة، ومواجهة التحديات التي تفرضها.

(Overseas Development Institute, 2015, P.5)

ويشير (Marc A. Rosen, 2015, P. 8311) إلى أنه رغم ما يحظى به هذا التعريف من شهرة بين المتخصصين في التنمية المستدامة إلا أنه ينبغي إعادة النظر باستمرار في مفهوم التنمية المستدامة وفق عدة مبادئ من أهمها:

- المعيارية، لأن تحديد ما نسميه تنميه يتوقف كلياً على تصورنا للعالم الذي نريد أن نعيش فيه، وما نريد أن نتركه لضمان مستقبل الأجيال القادمة.

- المساواة، لأنها تنطوي على قضايا التوزيع العادل بين الأجيال القادمة وبين الجيل الواحد وبين الأقاليم المختلفة.
- التكامل بين جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية.
- مبدأ الديناميكية، لأن المجتمع والبيئة في تفاعل وتغير مستمر، فالتنمية ليست عملية ثابتة ولكنها تطويرية ومستمرة.

دور الدراسات البيئية في تحقيق التنمية المستدامة بالمجتمع:

أثبتت تجارب التعليم والتنمية المستدامة الناجحة عربياً وعالمياً أن التعليم والبحث العلمي هما مفتاح تحقيق التنمية المستدامة، وقاعدة انطلاق النهضة في أي مجتمع يمتلك الإرادة والتصميم للمنافسة في عالم يبدع وينتج المعرفة، ويتفق الجميع على أن التعليم الجامعي يعد الوسيلة المثلى لتنمية المواهب وشحذ الأفكار وبناء القدرات البشرية المناسبة التي تحقق الرفاه وتحافظ على الثروة وبنائها الأساسية، (الهاشمي، هند ٢٠١٢، ص ص ٢٣-٤١) على أساس أن عملية التنمية المستدامة هي الضامنة للتنمية الشاملة عبر المؤسسات المجتمعية ومبادراتها المتميزة، وتطوير آليات عملها بما يمكنها من تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج الخاصة بالتنمية المستدامة بأسلوب متكامل ودعم نشاطاتها لتسهم في تعبئة قطاعات المجتمع المختلفة، وضمان التخطيط السليم والتنفيذ المنظم لبرامج التنمية المستدامة كل في مجال تخصصه.

ويُعد التعليم الجامعي كياناً معرفياً شمولياً يلبي كافة الحاجات اللازمة لمواصلة الحياة الآمنة بما يمكن السواد الأعظم من الناس على اختلاف مستوياتهم العلمية والاجتماعية من الاستفادة من جميع جوانبها المتعلقة بنظم الحياة، ومن الثروة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لأجل تعزيز التنمية النظامية للمعرفة في نطاق هذه الثروات التي تُعد ضرورية لضمان الأمن والسلام وتحقيق القيم الدينية والأخلاقية. (البرواري، نزار ٢٠١٠، ص ص ١٠-٣٣)

وتؤدي العلوم الاجتماعية دوراً مهماً من خلال الدراسات البيئية يتمثل في إنتاج المعرفة وتطويرها باعتبارها أمراً حاسماً في ديمومة الحياة البشرية، وضمان التنمية المستدامة، وتطوير إنتاجية الاقتصاد المعرفي، الذي يعتبر أساس عملية ابتكار وتطبيق المعارف الجديدة في جميع مجالات الأنشطة البشرية، وفي تطوير المجتمعات وتحقيق الرفاهية والتنمية الاجتماعية، علاوة على الإثراء الثقافي والتمكين السياسي، وبناء مقومات المواطنة ودور المؤسسات التربوية في تنميتها، وتلعب العلوم الاجتماعية دوراً محورياً في التطوير الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع عن طريق البحوث العلمية المبدعة وما تغرسه في الإنسان من مواقف إيجابية تجاه العمل والتنظيم الاجتماعي والحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمع، وتكوين الدوافع لرفع الإنتاجية. EuroPEAN (COMMISSION, 2015, P. 6)

ويضع المسؤولون عن البحث العلمي الذي يُعني بالتحديات والفرص على رأس أولوياتهم في عالم يتسم بالتعقيد وتداخل التخصصات تحذيرات متعددة من حالة ضعف التواصل بين البحث العلمي في العلوم الاجتماعية من جانب وتلبية احتياجات واهتمامات الجماهير من جانب آخر، ويستند التكامل في نموذج الراهن إلى فرضية مؤداها أن دور العلوم الاجتماعية يتمثل في وضع المجتمع في دائرة اهتمامات المشروعات العلمية، مما يضاعف من فوائد وإنجازات البحث العلمي، ويُحد من التأثيرات السلبية والجدل العام بشأنه، ولكي تصبح إسهامات العلوم الاجتماعية مفيدة ومؤثرة لا بد من إعادة النظر في الهياكل التخطيطية والتمويلية للمشروعات المختلفة، وإعطاء مساحة أكبر للخبراء في العلوم الاجتماعية للإسهام بدورٍ فعّال في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع. (أنا فيسبو، ٢٠١٥، ص ١٠)

وبناءً على ذلك فقد طالب العديد من المتخصصين وأوصت العديد من المؤتمرات بأن يكون للعلوم الاجتماعية دورٌ أكبر في تمكين البلدان من إحراز تقدم ملموس نحو تحقيق الأهداف الإنمائية، وتعزيز القدرات الوطنية، وتهيئة الأفراد للقيام بأدوار فاعلة في مسيرة التنمية الشاملة المستدامة، وبخاصة في مجال تقليص التفاوت بين فئات المجتمع، والحد من الفقر، وبناء مجتمعات سلمية ذات ثقافة تعزز التماسك الاجتماعي وتعمق مبادئ العدالة والمساواة والديمقراطية وتطبيقاتها.

وقد أوصى إعلان قمة الرياض (٢٠١٣)، بضرورة الالتزام بتشجيع البحث العلمي في مجالات العلوم الطبيعية والإنسانية، وزيادة الموازنات الخاصة به، وتشجيع ورعاية الموهوبين في

هذا المجال، باعتباره الأداة الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة، مع أهمية تمكين الشباب ودعم مشاركتهم في جهود التنمية المستدامة. (القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠١٣، ص ٨)

وأوضح التقرير العالمي للعلوم الاجتماعية لعام (٢٠١٣) من خلال إيرينا بوكوفا، المديرية العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو)، "أن العلوم الاجتماعية من شأنها أن تسهم إسهاماً حاسماً من خلال مساعدتنا على فهم وتخييل وصياغة مستقبل أكثر استدامة للجميع". (التقرير العالمي للعلوم الاجتماعية لعام ٢٠١٣، ص ٢)

كما أكد بيدرو جونزاليس في المؤتمر الثاني للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية بالاشتراك مع اليونسكو على أهمية المساهمة المتوقعة للأبحاث في مجال العلوم الاجتماعية في رسم السياسات واتخاذ القرارات فيما بعد ٢٠١٥ وذلك بناءً على أدلة وخراسات علمية بهدف تحقيق التنمية المستدامة. (المؤتمر الثاني للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية بالاشتراك مع اليونسكو ٢٠١٥، ص ١١)

وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة "ريو ٢٠"، بعنوان «المستقبل الذي نبتغيه»، الذي عُقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل طالب المجتمعون بدور أكبر للعلوم الاجتماعية في عملية التنمية، حيث أكدوا على أن السياسات العامة للدول تحتاج إلى دعم العلوم الاجتماعية وعلمائها لبناء وتعزيز سياسات البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، وهي التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر من دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم الخاصة، وكذلك ضرورة أن تدمج الأركان الأساسية للعلوم الاجتماعية في التصدي لظاهرة التغير المناخي العالمي، وشن قادة وعلماء العلوم الاجتماعية حملة لجعل عملهم ودورهم أكثر وضوحاً، قائلين إن «أبحاثهم في التغير البيئي يجرى تجاهلها» وبرهنوا على أن دورهم يجب أن يكون محورياً في عملية تحديد موضوعات البحث وصياغة الأسئلة والمنهجيات عند إجراء البحوث الدولية بشأن تغير المناخ العالمي. (مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة «ريو ٢٠»، ٢٠١٢، ص ٩)

وقد أعلنت رابطة الجامعات البحثية الأوروبية (LEAGUE OF EUROPEAN RESEARCH UNIVERSITIES, 2013. P. 2) أن اهتمام العلوم الاجتماعية ينصب في الوقت الراهن على دراسة جملة من التحديات المجتمعية التي تواجه المجتمع وتتطلب ضرورة أن يكون لها إسهامات بحثية في مواجهتها لا تقل عن إسهامات العلوم الطبيعية في عملية التنمية، وتتمثل هذه التحديات في قضايا حقوق الإنسان، والأخلاق والتقاليد الدينية والمرونة البيئية، وتطور وسائل الإعلام، والهويات الثقافية، والتنوع اللغوي، والتراث الثقافي، وجودة التعليم، واضطرابات النمو النفسي والاجتماعي، والإدمان، وكيفية مشاركة المؤسسات المجتمعية في عملية التنمية.

وإذا كانت العلوم الاجتماعية تحظى بهذا القدر الكبير من الاهتمام ويعول عليها المشاركة بفعالية في مناقشة القضايا المجتمعية ومعالجة الظواهر الاجتماعية والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع، فإن ذلك يؤكد الحاجة الماسة لتفعيل الدراسات البيئية في هذه العلوم، الأمر الذي يساعدها في تحقيق أدوارها المنوطة بها والمتوقعة منها.

ولكي تؤدي الدراسات البيئية في العلوم الاجتماعية دورها في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع فإن عليها أن تقوم بما يلي:

- المشاركة في رسم وتخطيط السياسات المستقبلية للتنمية المستدامة، ودراستها دراسة متأنية، للوقوف على طبيعة الدور الذي يمكن أن تؤديه العلوم الاجتماعية من خلال البحث العلمي في تحقيق التنمية الشاملة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من أجل الإسهام في تنفيذ هذه السياسات على أرض الواقع، والمشاركة الفاعلة في إحداث النقلة النوعية للمجتمع، مسخرة كافة إمكانياتها البشرية والمادية في سبيل إنجاح هذه الخطط، فليس من المتصور مطلقاً أن تظل العلوم الاجتماعية بعيدة عن دائرة التخطيط والتنفيذ والمتابعة للمشروعات المجتمعية الكبرى خاصة ما يتعلق منها ببناء الإنسان الذي هو عصب عملية التنمية وهدفها.

- إصلاح نفسها من الداخل فلن تتمكن العلوم الاجتماعية من القيام بأدوارها المتوقعة وتحقيق أهدافها المأمولة في النهوض بالمجتمع وتنميته مالم تقم بإصلاح نفسها من الداخل، وإنهاء حالة العزلة البحثية، والسعي الدؤوب تجاه إحداث التكامل المعرفي بين فروعها المختلفة، وهنا تقع المسؤولية على كافة المتخصصين في هذا المجال، للقيام بمجهودات تسهم في تقليص

هذه الفجوة المعرفية والبحثية، وقد تُسهم هذه الدراسة بما تطرحه من آليات وإجراءات في معالجة تلك القضية.

- الاضطلاع بدورها في مواجهة وتخفيف حدة الآثار السلبية الناتجة عن التحولات والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي أسهمت في إحداث العديد من المشكلات التي تواجه المجتمع، حيث ازدادت أعداد الخريجين وانحسرت الوظائف، وانتشرت القيم السلبية المرتبطة بالعمل في بعض الوظائف والمهن لدى قطاعات عريضة من الشباب الجامعي وغير الجامعي، وأثرت المتغيرات الثقافية على وجه الخصوص وفي مقدمتها ثورة الاتصالات والإنترنت والفضائيات في تدني بعض القيم الإسلامية التي تتعرض للكثير من حملات التشويه، وهيمنة الدول الكبرى وسعيها الدؤوب لتغيير الخريطة الثقافية العالمية بما يؤدي لسيادة ثقافة بعينها وتهميش غيرها من الثقافات الأصيلة، وضعت القيم الأخلاقية وبرزت العديد من الظواهر الاجتماعية مثل (التطرف الفكري - الإرهاب - التعصب - العنف - تقليد المجتمعات الغربية - الانحرافات السلوكية - الإدمان والمخدرات - الانطواء)، مع تردي وضعف في نوعية مخرجات التعليم وانخفاض كفاءتها الداخلية والخارجية، وضعف ارتباطها بمتطلبات سوق العمل.
- مناقشة قضايا مثل: خطاب الكراهية المنتشر على مواقع الإنترنت، وحدود حرية التعبير، وتوثيق مبادئ إدارة الإنترنت، التثقيف في مجالات حرمة انتهاك الشؤون الشخصية، والشفافية. (اليونسكو، ٢٠١٥، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ص ٦)
- بناء الإنسان الذي يُعد المرتكز الأساسي لكافة عمليات التنمية والمستفيد الأول من نتائجها بناءً علمياً وأخلاقياً سليماً، وفق مبادئ وقيم الشريعة الإسلامية الغراء، فمن الصعب حدوث التنمية في أي مجتمع من المجتمعات دون أن ترتكز وتنطلق من أساس أخلاقي وفكر عميق، وليس من المعقول حدوث التنمية دون وجود مواطنين يكونون هم أنفسهم نواة لبناء حضارة وتنفيذ وتطبيق نموذجها الذي يشكل أولوية في العالم العربي، وليس من المعقول أن نقيم تنمية حقيقية بدون وجود عوامل أخلاقية نابعة من خصوصيات المجتمع وذاتيته، ونظراً لما للتعليم العالي من دور رئيس وفعال في إرساء القاعدة الثقافية الأخلاقية والعملية التجريبية في التنمية الحضارية عن طريق التدريس والبحث العلمي، فإن دوره سيكون حساساً في الألفية الثالثة، فعليه يقع العبء الأكبر في بناء مواطن التنمية والحضارة.
- تنمية الإنسان التي تعني في أبسط صورها تربيته وتعليمه وتدريبه واكتشاف مواهبه وثقلها، فمن المؤكد أن تنمية الإنسان في مجتمع يسابق الزمن في انطلاقه نحو الحضارة أمر يحتل مركز الصدارة وينال الأولوية القصوى، ومن هنا فلا بد من التأكيد على أن من يتصدى لوضع برامج تنمية الإنسان أن يكون من الأكفاء المؤهلين من أبناء الوطن، بحيث يقوم بها متخصصون لديهم الدراية الكاملة بتاريخه وثقافته وخلفيته الاجتماعية والحضارية وطموحاته المستقبلية، ولديهم القدرة على وضع البرامج الفعلية والعملية التي تناسب طبيعة الإنسان الذي تنجه إليه التنمية، وهذا أمر حيوي ويشكل العمود الفقري للعملية التنموية. وبالإضافة لهذه التحديات التي تجابه العلوم الاجتماعية في الوقت الراهن فإن هناك جملة من المعوقات التي تقف حائلاً أمام العلوم الاجتماعية للقيام بدورها تجاه تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع من أبرزها: (Sachs, J. D., 2013, PP. 79-83)
- ضعف منظومة الشراكة المجتمعية والمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع ومشكلاته وقضاياها.
- محدودية فلسفة الاستفادة من الجوانب التطبيقية في العلوم الاجتماعية.
- ضعف التكامل بين مؤسسات المجتمع والتعليم الجامعي بصفة عامة.
- الضعف الواضح في وجود شبكة للبحث العلمي في العلوم الاجتماعية تعمل على التنسيق بين مراكز ومؤسسات البحث، ومؤسسات المجتمع المختلفة، وعدم وجود هيئة مركزية تقوم بإدارة وتسويق البحوث العلمية.
- الإجراءات البيروقراطية التي تنسم بها عملية تنظيم وإدارة البحث العلمي، وضعف الحوافز المادية، وقلة الاستفادة من تجارب البحث العلمي في مجالات تخطيط وتنظيم وتطبيق البحوث العلمية.

غير أن المطلع على الأدبيات المختلفة والتي تطرقت لوضع البحث العلمي بمؤسساته بصفة عامة والبحث النفسي والاجتماعي بصفة خاصة، يلاحظ أن هناك ما يشبه القطيعة أو الهوة أو الفجوة وانعدام الصلة بين المؤسسات العلمية والبحثية بمؤسسات المجتمع الإنتاجية والخدمية من ناحية، وبمؤسسات رسم السياسات العامة، وصنع القرار السياسي من ناحية أخرى. (يوسفي، حدة ٢٠١٢، ص ص ٢٠-٤٤)

وقد أكدت دراسة (العقيل، ماجد ٢٠٠٥، ص ص ١٢٣-١٤٤) قلة التحالفات والتكتلات البحثية، فهي وإن كانت قليلة في المجالات الاقتصادية فهي نادرة في الدراسات الاجتماعية والإنسانية، إذ تحجم المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة والحكومية عن التعاون والشراكة البحثية مع التخصصات الاجتماعية والنفسية والإنسانية.

الدراسة الميدانية:

عينة الدراسة:

تم تطبيق أداة الدراسة على عينة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس في العلوم الاجتماعية بجامعة نجران، وذلك الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي ١٤٣٦/١٤٣٧ هـ، بلغ عددها (٧٨) عضواً موزعين حسب خصائص العينة، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول (١) يوضح توزيع عينة الدراسة

المتغير	الخصائص			الجملة
	النوع	ذكور	إناث	
النوع	الفئات	٥٥	٢٣	٧٨
	العينة			
الرتبة الأكاديمية	الفئات	أستاذ	أستاذ مساعد	٧٨
	العينة	١٦	٤٣	
التخصص	الفئات	تربية	إدارة عامة	٧٨
	العينة	٣٩	٢٦	

أداة الدراسة:

تكونت أداة الدراسة من (٢٧) عبارة موزعة على محورين: المحور الأول: ثقافة الدراسات البيئية لدى أعضاء هيئة التدريس (١٢) عبارة. المحور الثاني: معوقات الدراسات البيئية لدى أعضاء هيئة التدريس (١٥) عبارة. صدق المحكمين:

قام الباحث بعرض استبانة الدراسة على مجموعة من أساتذة التربية المتخصصين في مجال التربية وعلم النفس كمحكمين، وذلك لإبداء الرأي حول مناسبة الاستبانة لأعضاء هيئة التدريس، ومدى تمثيل العبارات لكل محور من المحاور، وقد تم حساب نسبة اتفاق السادة المحكمين علي مدى تمثيل تلك العبارات، بحيث يتم الإبقاء على العبارات التي حصلت على نسبة اتفاق ٩٠% فأكثر، وتم تعديل بعض العبارات وفقاً لما اقترحه السادة المحكمون.

حساب معامل الثبات:

تم حساب الثبات باستخدام معادلة كرونباخ ألفا، حيث بلغ معامل الثبات للاستبانة ككل ٨,٠٥، وهو معامل ثبات مقبول يمكن التعويل عليه في تطبيق أداة الدراسة. نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها:

- للإجابة عن التساؤل الأول للدراسة الميدانية والذي مؤداه: ما مستوى ثقافة الدراسات البيئية لدى أعضاء هيئة التدريس في العلوم الاجتماعية بجامعة نجران، تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور ثقافة الدراسات البيئية مجملاً، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول (٢) يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور ثقافة الدراسات البيئية

الرتبة	الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحاور	م
٢	ضعيفة	287.	٥٣.٣٢	ثقافة الدراسات البيئية	١

يتضح من الجدول السابق ضعف مستوى ثقافة الدراسات البيئية لدى أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في العلوم الاجتماعية بجامعة نجران، حيث جاء محور ثقافة الدراسات البيئية مجملاً

بمتوسط (٣٢,٥٣)، وانحراف معياري (. 287)، ودرجة تأثير (ضعيفة)، وقد يُعزى ذلك للتكوين العلمي لأعضاء هيئة التدريس سواء في المرحلة الجامعية الأولى أم في مرحلتي الماجستير والدكتوراه، والذي يؤكد ويعزز التخصصية الشديدة في دراسة المشكلات والقضايا والظواهر الاجتماعية من وجهة التخصص الدقيق، دونما الانفتاح على التخصصات الأخرى في العلوم الاجتماعية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (Thomas, C.)، (2000, PP. 38-48) و(زاهر، ضياء الدين، ٢٠١٠ ص ٣١٥-٣٢٤).

وبالنسبة لمستوى درجة الموافقة على عبارات محور ثقافة الدراسات البيئية تفصيلاً فقد تم حساب التكرارات والنسبة المئوية والوزن النسبي والترتيب لعبارات هذا المحور كما يتضح من الجدول التالي:

جدول (٣) يوضح التكرارات والنسبة المئوية والوزن النسبي والترتيب لعبارات محور ثقافة الدراسات البيئية

الترتيب	مستوى الموافقة	الوزن النسبي	درجة الموافقة						العبارة
			غير موافق		إلى حد ما		موافق		
			%	ك	%	ك	%	ك	
١	موافق	٢,٩٢	٠	٠	٧,٧	٦	٩٢,٣	٧٢	توجد مشكلات مجتمعية يصعب علاجها دون الاستعانة بأدوات التخصصات المختلفة في العلوم الاجتماعية.
٥	موافق	٢,٥٤	٧,٧	٦	٣٠,٨	٢٤	٦١,٥	٤٨	أفضل معالجة الظواهر الاجتماعية وفق منظور التخصص.
٧	غير موافق	١,٢٣	٨٤,٦	٦٦	٧,٧	٦	٧,٧	٦	قمت بإجراء دراسات بيئية مع زملاء من تخصصات أخرى في العلوم الاجتماعية.
٦	موافق	٢,٣٨	١٥,٤	١٢	٣٠,٨	٢٤	٥٣,٨	٤٢	تفقد الدراسات البيئية ما لكل تخصص من منهجية في معالجة الظواهر الاجتماعية.
٥	موافق	٢,٥٤	٧,٧	٦	٣٠,٨	٢٤	٦١,٥	٤٨	تسهم الدراسات البيئية في العلوم الاجتماعية في تنمية الإبداع في البحث العلمي.
١	موافق	٢,٩٢	٠	٠	٧,٧	٦	٩٢,٣	٧٢	لدي الرغبة في إجراء دراسات بيئية مع زملائي المتخصصين في العلوم الاجتماعية.
٤	موافق	٢,٦٢	٧,٧	٦	٢٣,١	١٨	٦٩,٢	٥٤	تساعد الدراسات البيئية أعضاء هيئة التدريس على إنتاج معرفة جديدة.
٢	موافق	٢,٨٥	٠	٠	١٥,٤	١٢	٨٤,٦	٦٦	تسهم الدراسات البيئية في تحقيق مبدأ التكامل المعرفي بين التخصصات الاجتماعية.
٤	موافق	٢,٦٢	٧,٧	٦	٢٣,١	١٨	٦٩,٢	٥٤	أميل إلى الانفتاح على التخصصات الأخرى للعلوم الاجتماعية للخروج من حالة العزلة التخصصية.
٣	موافق	٢,٧٧	٠	٠	٢٣,١	١٨	٧٦,٩	٦٠	هناك عزلة وحواجز مصطنعة بين التخصصات المختلفة في العلوم الاجتماعية.
٥	موافق	٢,٥٤	٠	٠	٤٦,٢	٣٦	٥٣,٨	٤٢	تسهم الدراسات البيئية في العلوم الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع.
٤	موافق	٢,٦٢	١٥,٤	١٢	٧,٧	٦	٧٦,٩	٦٠	يفقد البحث العلمي في العلوم الاجتماعية للنظرة الشمولية والمتكاملة في دراسة الظواهر الاجتماعية.

يتضح من الجدول السابق أن عبارتي "توجد مشكلات مجتمعية يصعب علاجها دون الاستعانة بأدوات التخصصات المختلفة في العلوم الاجتماعية"، وعبارة "لدى الرغبة في إجراء بحوث بينية مع زملائي المتخصصين في العلوم الاجتماعية"، قد جاءتا في المرتبة الأولى لعبارات المحور بنسبة مئوية (٩٢,٣)، ووزن نسبي (٢,٩٢)، ومستوى موافقة (موافق)، لكل منهما، ويُشير هذا لإدراك أعضاء هيئة التدريس لحالة العزلة التي تعيشها التخصصات الاجتماعية بفروعها المختلفة، وأن رغبتهم لإجراء هذه الدراسات متحققة ولكن يعوقهم تكوينهم العلمي والثقافة التقليدية السائدة بمعظم الجامعات والتي تدعم الدراسات التخصصية على حساب الدراسات البينية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (عصفور، محمد حسن ٢٠١٣، ص ص ٢٣١ - ٢٤٠)، ومما يؤكد ذلك أن عبارة " قمت بإجراء دراسات بينية مع زملاء من تخصصات أخرى في العلوم الاجتماعية "، جاءت في أدنى ترتيب عبارات المحور، بنسبة مئوية (٨٤,٦)، ووزن نسبي (١,٢٣)، ومستوى موافقة (غير موافق)، مما يُشير إلى وجود قصور لدى أعضاء هيئة التدريس في التوجه نحو إجراء الدراسات البينية على الرغم من قناعتهم بأهميتها.

- وللإجابة عن التساؤل الثاني للدراسة الميدانية والذي مؤداه: ما معوقات الدراسات البينية لدى أعضاء هيئة التدريس في العلوم الاجتماعية بجامعة نجران، تم حساب التكرارات والنسبة المئوية والوزن النسبي والترتيب لعبارات هذا المحور كما يتضح من الجدول التالي:

جدول (٤) يوضح التكرارات والنسبة المئوية والوزن النسبي والترتيب لعبارات محور معوقات الدراسات البينية

الترتيب	مستوي الموافقة	الوزن النسبي	درجة الموافقة						العبارة
			غير موافق		إلى حد ما		موافق		
			ك	%	ك	%	ك	%	
٦	محايد	٢	٣٨,٥	٣٠	٢٣,١	١٨	٣٨,٥	٣٠	تفتقر البيئة البحثية في العلوم الاجتماعية لتقافة الدراسات البينية.
٥	موافق	٢,٥٤	٧,٧	٦	٣٠,٨	٢٤	٦١,٥	٤٨	قلة التوجهات العلمية التي تربط بين فروع العلوم الاجتماعية المختلفة في البحث العلمي.
٣	موافق	٢,٦٩	٧,٧	٦	١٥,٤	١٢	٧٦,٩	٦٠	قلة عقد الدورات التدريبية والندوات والمؤتمرات الداعمة لتقافة الدراسات البينية.
٧	غير موافق	١,٤٦	٥٣,٨	٤٢	٤٦,٢	٣٦	٠	٠	ضعف الوعي بأهمية الدراسات البينية لدى بعض أعضاء هيئة التدريس.
٨	غير موافق	١,٣٨	٦١,٥	٤٨	٣٨,٥	٣٠	٠	٠	ضعف ارتباط الدراسات الجامعية في العلوم الاجتماعية بمتطلبات وحاجات المجتمع.
٣	موافق	٢,٦٩	٧,٧	٦	١٥,٤	١٢	٧٦,٩	٦٠	وجود إشكاليات لغوية وصعوبة استخدام المفاهيم بين التخصصات يعوق إجراء الدراسات البينية.
٦	محايد	٢	٣٠,٨	٢٤	٣٨,٥	٣٠	٣٠,٨	٢٤	تحد ضوابط لجان الترقية من دافعية أعضاء هيئة التدريس لإجراء الدراسات البينية.
٤	موافق	٢,٦٢	٠	٠	٣٨,٥	٣٠	٦١,٥	٤٨	يعزف معظم أعضاء هيئة التدريس عن إجراء الدراسات البينية لوجود محاذير متعددة مثل صعوبة التعميم واختلاف المناهج والأدوات.
٢	موافق	٢,٨٥	٠	٠	١٥,٤	١٢	٨٤,٦	٦٦	يعيق الهيكل التنظيمي بالجامعة تفعيل إجراء الدراسات البينية.
١	موافق	٣	٠	٠	٠	٠	١٠٠	٧٨	ضعف الشراكات البحثية في العلوم الاجتماعية بين المجتمع والجامعة مقارنة بالعلوم الطبيعية والتطبيقية.

العبارة	درجة الموافقة							الوزن	مستوي موافق
	٧٨	١٠٠	٠	٠	٠	٠	٠		
ضعف تشجيع الجامعة للدراسات البينية في العلوم الاجتماعية مقارنة بالعلوم الطبيعية والتطبيقية.	٧٨	١٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣	موافق
يركز التكوين العلمي لأعضاء هيئة التدريس على ضرورة الالتزام بالتخصص الدقيق.	٦٠	٧٦,٩	١٢	١٥,٤	٦	٧,٧	٧,٧	٢,٦٩	موافق
قلة المراكز البحثية الجامعية المتخصصة في إجراء الدراسات البينية في العلوم الاجتماعية.	٠	٠	١٨	٢٣,١	٦٠	٧٦,٩	٧٦,٩	١,٢٣	غير موافق
ضعف تمويل الجامعات للدراسات البينية في العلوم الاجتماعية.	٧٨	١٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣	موافق
تعيق اللوائح الجامعية أعضاء هيئة التدريس عن إجراء الدراسات البينية.	٧٨	١٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣	موافق

يتضح من الجدول السابق أن عبارات "ضعف الشراكات البحثية في العلوم الاجتماعية بين المجتمع والجامعة مقارنة بالعلوم الطبيعية والتطبيقية و ضعف تشجيع الجامعة للدراسات البينية في العلوم الاجتماعية مقارنة بالعلوم الطبيعية والتطبيقية و ضعف تمويل الجامعات للدراسات البينية في العلوم الاجتماعية و تعيق اللوائح الجامعية أعضاء هيئة التدريس عن إجراء الدراسات البينية"، قد جاءت في المرتبة الأولى لعبارة المحور بنسبة مئوية (١٠٠%)، ووزن نسبي (٣)، ومستوى موافقة (موافق)، لكل منها، وقد يرجع ذلك لوجود قصور من قبل الجامعات في الاهتمام بالدراسات البينية في العلوم الاجتماعية مقارنة بالعلوم الطبيعية، وأن أعضاء هيئة التدريس يُلقون بالتبعية على الجامعة في قلة توفير الدعم المالي للمشروعات البحثية البينية، كما يتضح من الجدول السابق أن عبارة " قلة المراكز البحثية الجامعية المتخصصة في إجراء الدراسات البينية في العلوم الاجتماعية"، جاءت في أدنى ترتيب عبارات المحور، بنسبة مئوية (٢٣,١)، ووزن نسبي (١,٢٣)، ومستوى موافقة (غير موافق)، مما يُشير إلى أن أعضاء هيئة التدريس يعتبرون عدم وجود مراكز متخصصة للدراسات البينية امر غير معوق لتفعيل هذه الدراسات بالجامعة، على اعتبار أن الكليات والأقسام العلمية يتوفر بها الكوادر البشرية القادرة على إجراء هذه الدراسات، وأنها المنوطة بتفعيلها، وتتفق هذه النتيجة في مجملها مع دراسة كل من (البازعي، سعد ٢٠١٣، ص ص ٢٢١-٢٣٠) و(Thomas, C., 2000, PP. 38-48) و Jones, 2010, PP. 76-81)، والتي أشارت لوجود العديد من المعوقات التي تحول دون تفعيل استخدام الدراسات البينية في التعليم الجامعي.

- بالنسبة للسؤال الثالث للدراسة الميدانية والذي مؤداه: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أعضاء هيئة التدريس في مستوى ثقافة الدراسات البينية ومعوقاتها ترجع لمتغيرات النوع والدرجة الوظيفية والتخصص، فقد جاءت النتائج كما يلي:
 أولاً: متغير النوع (ذكور- إناث) تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة "ت" ومستوى الدلالة لمحوري الدراسة كما يتضح من الجدول التالي:
 جدول (٥) يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة "ت" ومستوى الدلالة لمحوري الدراسة

المتغيرات المحاور الاستبانة	ذكور		إناث		مستوى الدلالة
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	
المحور الأول	٣٣,١١	٣,١٥	٣١,١٧	٢,٩٥	غير دالة
المحور الثاني	٣٤,٤٥	٢,٦٠	٣٣,٤٣	٢,٤٥	غير دالة
الاستبانة مجملها	٦٧,٥٦	٤,٩٦	٦٤,٦١	٤,١٨	غير دالة

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة حسب متغير النوع (ذكر - أنثى) في محوري الاستبانة وفي الاستبانة مجملة، وقد يرجع ذلك إلى أن العوامل المؤثرة على التعليم الجامعي والمناخ السائد لا يختلف لدى كل من الذكور والإناث، وبالتالي فإن الثقافة التقليدية السائدة تقلل من أهمية الدراسات البيئية، وكذلك المعوقات المذكورة في الاستبانة تشمل كلاً من الذكور والإناث.

ثانياً: متغير الدرجة الوظيفية (أستاذ - أستاذ مشارك - أستاذ مساعد) فقد تم تحليل التباين أحادي الاتجاه (ANOVA) لدلالة الفروق بين المجموعات من عينة أعضاء هيئة التدريس كما يتضح من الجدول التالي:

جدول (٦) يوضح تحليل التباين أحادي الاتجاه لدلالة الفروق بين المجموعات من عينة أعضاء هيئة التدريس وفقاً للدرجة الوظيفية (أستاذ - أستاذ مشارك - أستاذ مساعد) لمحاور الدراسة

المحاور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسطات المربعات	قيمة "ف"	مستوى الدلالة
المحور الأول	بين المجموعات	١٤,٢٧٨	٢	٧,١٣٩	٠,٦٩٣	٠,٥٠٣
	داخل المجموعات	٧٧٣,١٠٧	٧٥	١٠,٣٠٨		
	التباين الكلي	٧٨٧,٣٨٥	٧٧			
المحور الثاني	بين المجموعات	٢,٤٥٧	٢	١,٢٢٩	٠,١٨٠	٠,٨٣٦
	داخل المجموعات	٥١١,٦٩٦	٧٥	٦,٨٢٣		
	التباين الكلي	٥١٤,١٥٤	٧٧			
الاستبانة مجملة	بين المجموعات	٢٠,٣٩٨	٢	١٠,١٩٩	٠,٤١٧	٠,٦٦٠
	داخل المجموعات	١٨٣٢,٢١٧	٧٥	٢٤,٤٣٠		
	التباين الكلي	١٨٥٢,٦١٥	٧٧			

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة حسب متغير الدرجة الوظيفية (أستاذ - أستاذ مشارك - أستاذ مساعد)، وذلك في محوري الاستبانة وفي الاستبانة مجملة، ويمكن أن يُعزى ذلك إلى أن التكوين العلمي لهذه الفئات الثلاث متشابه إلى حد كبير، وإلى غياب التوجهات البحثية التي تشجع أعضاء هيئة التدريس على إجراء الدراسات البيئية، كما أنهم يعيشون في بيئة جامعية واحدة ويتعرضون لذات المتغيرات والظروف، وبالتالي فقد تشابهت رؤيتهم لثقافة الدراسات البيئية ومعوقاتها.

ثالثاً: متغير التخصص العلمي (تربيه - لغات - إدارة عامة) فقد تم تحليل التباين أحادي الاتجاه (ANOVA) لدلالة الفروق بين المجموعات من عينة أعضاء هيئة التدريس كما يتضح من الجدول التالي:

جدول (٧) يوضح تحليل التباين أحادي الاتجاه لدلالة الفروق بين المجموعات من عينة أعضاء هيئة التدريس وفقاً للتخصص العلمي (تربيه - لغات - إدارة عامة) لمحاور الدراسة

المحاور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسطات المربعات	قيمة "ف"	مستوى الدلالة
المحور الأول	بين المجموعات	٣٠,٥٧٧	٢	١٥,٢٨٨	١,٥١٥	٠,٢٢٦
	داخل المجموعات	٧٥٦,٨٠٨	٧٥	١٠,٠٩١		
	التباين الكلي	٧٨٧,٣٨٥	٧٧			
المحور الثاني	بين المجموعات	١٨,٢١٨	٢	٩,١٠٩	١,٣٧٨	٠,٢٥٩
	داخل المجموعات	٤٩٥,٩٣٦	٧٥	٦,٦١٢		

المحاور	مصدر التباين الكلي	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسطات المربعات	قيمة "ف"	مستوى الدلالة
	بين المجموعات	٣٩,٦٤١	٢	١٩,٨٢١	٠,٨٢٠	
	داخل المجموعات	١٨١٢,٩٧٤	٧٥	٢٤,١٧٣		٠,٤٤٤
	التباين الكلي	١٨٥٢,٦١٥	٧٧			

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة حسب متغير التخصص العلمي (تربيه - لغات - إدارة عامة) وذلك في محوري الاستبانة وفي الاستبانة مجملية، وقد يرجع ذلك إلى ما تعانیه العلوم الاجتماعية من حالة العزلة بين التخصصات المختلفة، حيث يركز كل تخصص منها على استخدام أدواته وتحليلاته ومنهجياته في مناقشة الظواهر الاجتماعية دون النظر إلى ما يحدث في التخصصات الأخرى، وبالتالي جاءت ثقافة الدراسات البيئية ومعرفاتها متشابهة إلى حد كبير، ولم يؤثر نوع التخصص في أي منها.

إن عدم وجود فروق دالة إحصائية في متغيرات الدراسة الثلاث ليؤكد على أهمية هذه الدراسة وما ورد في محورها من عبارات تشابهت استجابات أعضاء هيئة التدريس حولها إلى درجة كبيرة، وهذا يؤكد أيضاً أهمية قضية الدراسات البيئية بين المتخصصين في العلوم الاجتماعية وأنها في أمس الحاجة إلى إلقاء مزيد من الضوء وإجراء العديد من الدراسات حول كيفية تفعيلها ووضع الآليات التي تحد من الحواجز التخصصية، وإبراز دورها في تحقيق التنمية المستدامة.

تصور مقترح لتفعيل الدراسات البيئية لدى أعضاء هيئة التدريس في العلوم الاجتماعية

في ضوء ما أسفرت عنه نتائج الدراسة في جانبها النظري والميداني يمكن وضع تصور مقترح قد يسهم في تفعيل الدراسات البيئية لدى أعضاء هيئة التدريس في العلوم الاجتماعية بما يحقق التنمية المستدامة في المجتمع من خلال ما يلي:

أولاً: فلسفة التصور المقترح:

ترتكز فلسفة التصور المقترح على الجوانب التالية:

- وجود عزلة وحواجز مصطنعة بين التخصصات المختلفة في العلوم الاجتماعية، مما يجعلها عاجزة عن معالجة المشكلات والظواهر الاجتماعية بصورة شمولية.
- شيوع ثقافة الانفرادية التخصصية في الأقسام العلمية بالجامعات.
- لم تستطع العلوم الاجتماعية أن تطرح نفسها كأداة علمية متخصصة في معالجة قضايا ومشكلات الإنسان المعاصر الخارجة عن نطاق التخصص العلمي للعلوم الطبيعية.
- ظهور مدخل جديد يعيد للعلوم الاجتماعية وحدتها وترابطها بما يساعدها على تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع.

ثانياً: أهداف التصور المقترح:

- تفعيل الدراسات البيئية لدى أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في العلوم الاجتماعية.
- وضع حلول إجرائية للتغلب على صعوبات إجراء الدراسات البيئية لدى أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في العلوم الاجتماعية بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة بالمجتمع.

ثالثاً: آليات تنفيذ التصور:

١. التخطيط:

يتم التخطيط لتفعيل الدراسات البيئية لدى أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في العلوم الاجتماعية عن طريق لجان التخطيط المتخصصة، وهذه اللجان تضع خططاً للتطبيق والمتابعة والإشراف، بحيث يتم استعراض المشكلات التي قد تواجه التطبيق والحلول المقترحة.

٢. التهيئة:

وتتم من خلال:

- بناء ثقافة الدراسات البيئية في الأوساط البحثية والجامعية:

يجمع المتخصصون في العلوم الاجتماعية والمهتمون بقضايا التنمية على أن البحوث البيئية لن تؤتي ثمارها الحقيقية ما لم تنطلق من أساس نظري ومعرفي متين، فحالة الفراغ المعرفي والنقل

الثقافي لا تعبر عن حقيقة الواقع المجتمعي ولا تلبي حاجات المجتمع، بحيث ينبع الاهتمام بها من ذاتية المجتمع متطابقة مع تصوراتها وما يتصل بها من سياقات معرفية وتاريخية وجغرافية، وهذه الدراسات لن تخدم مجتمعها إلا إذا تمت داخل إطاره الاجتماعي المحدد، الذي يعكس قيمه وأخلاقه ومبادئه، فما زالت الثقافة التقليدية الفردية للبحوث والدراسات سائدة في الأوساط الجامعية، ويتطلب ذلك ضرورة إعادة النظر ومراجعة العمل البحثي الجامعي برمته، بهدف بناء ثقافة تدعم التوجه الحقيقي نحو إجراء الدراسات البيئية، ويمكن أن يتم ذلك من خلال الآليات الآتية:

- عقد المؤتمرات والندوات واللقاءات العلمية وورش العمل حول الدراسات البيئية.
- تهيئة أعضاء هيئة التدريس بالجامعة لتقبل فكرة التزاوج والاندماج بين التخصصات المختلفة.
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس على إجراء الدراسات البيئية، ويمكن ذلك من خلال إعطائها وزناً نسبياً مناسباً في عملية التقييم والتحكيم والترقية بحيث تفوق البحوث التخصصية.
- تغيير الثقافة السائدة في الأوساط الجامعية والتي تنحو إلى تكريس العزلة والتخصصية البحثية بدرجة تعزلها عن غيرها من التخصصات، بحيث تشجع الثقافة على إجراء الدراسات البيئية.
- تشكيل مجتمعات الدراسات البيئية ودعمها.
- تقديم المناهج الدراسية لطلاب الجامعة بصورة متكاملة تراعي مبدأ وحدة المعرفة وتكاملها.
- تكوين طلاب الدراسات العليا في ضوء مفهوم وحدة المعرفة وتشجيعهم على إجراء الدراسات البيئية.
- تشجيع التوجهات البحثية والعلمية المهمة بالدراسات البيئية في العلوم الاجتماعية.
- وضع جوائز لأفضل الدراسات البيئية في العلوم الاجتماعية.
- توعية طلاب الدراسات العليا وأعضاء هيئة التدريس الجدد بأهمية الدراسات البيئية في تطوير التخصص العلمي وإنتاج المعرفة الإبداعية.
- **أما على المستوى المؤسسي للتعليم الجامعي فيمكن اتباع الإجراءات الآتية:**
- إعادة هيكلة التعليم الجامعي بصفة عامة بما يسمح بالتكامل المعرفي.
- إعادة هيكلة التخصصات المختلفة في العلوم الاجتماعية.
- إنشاء أقسام علمية قائمة على العلاقات البيئية بين التخصصات الاجتماعية.
- إنشاء مراكز ووحدات علمية ذات طابع خاص داخل الجامعات ينصب اهتمامها على الدراسات البيئية وتحقق في ذات الوقت مبدأ الاقتصاد المعرفي بعدم تكرار التخصص الواحد بين أكثر من قسم أو مركز علمي.
- تشجيع المدارس والتوجهات العلمية والبحثية ذات الاهتمام بالدراسات البيئية.
- تعديل اللوائح والقوانين المنظمة للعمل البحثي بالأقسام العلمية بما يسهم في دعم الدراسات البيئية.
- إقامة عدد من اللقاءات التي تقدم التوعية لجميع الفئات التي لها صلة بالمشروع ويقوم بها عدد من أساتذة الجامعات وخبراء في الإدارة وتنمية الموارد البشرية.
- إمداد أعضاء هيئة التدريس بنشرات تقدم التوعية بأهمية الدراسات البيئية لدى أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في العلوم الاجتماعية.

٣. التدريب:

يمثل عنصر التدريب من العناصر المهمة لدعم وتحسين الدراسات البيئية لدى أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في العلوم الاجتماعية، والفئات التي يشملها التدريب " أعضاء هيئة التدريس، القيادات الأكاديمية بالجامعة. أما بخصوص أنواع البرامج التدريبية التي تساعد على تفعيل الدراسات البيئية لدى أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في العلوم الاجتماعية فهي:

- دورات تدريبية متخصصة لأعضاء هيئة التدريس للتوعية بأهمية الدراسات البيئية لدى أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في العلوم الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة بالمجتمع.

- دورات متخصصة للقيادات الأكاديمية للتوعية بطرق تفعيل الدراسات البيئية لدى أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في العلوم الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة بالمجتمع.

رابعاً: متطلبات نجاح تطبيق التصور المقترح:

لضمان نجاح تطبيق التصور المقترح لابد من توافر بعض العوامل والقوى الخاصة لإنجاحه، ومن هذه القوى والعوامل:

١. التشريعات:

يتطلب نجاح تطبيق التصور المقترح مجموعة من التعديلات في التشريعات تتعلق بالآتي:

- إصدار تشريعات تساهم في تفعيل الدراسات البيئية لدى أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في العلوم الاجتماعية.

- وضع اللجان الاستشارية المقترحة في صياغة وتعديل (الأهداف - التخطيط - التنسيق - صنع القرار - المتابعة والتقييم) وتحديد تبعيتها واختصاصها وتعديل اللائحة بما يساهم في تفعيل الدراسات البيئية لدى أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في العلوم الاجتماعية.

٢. التمويل والدعم:

لابد من توفير التمويل والدعم اللازم لتفعيل الدراسات البيئية لدى أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في العلوم الاجتماعية.

- قائمة المراجع:

- أحمد، رمضان عبدالستار (٢٠٠٧) مقدمة المؤتمر الدولي الثالث للعلوم الاجتماعية، العلوم الاجتماعية والدراسات البيئية: منظور تكاملي، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت في الفترة من ٣-٥ ديسمبر ص ص ٥٥-٥٨.
- أحمد، عفاف محمد سعيد (١٩٩٨) جدوى مدخل العلوم البيئية في تحسين برنامج إعداد المعلم، مجلة مستقبل التربية العربية، مج ٤، ع ١٣-١٤، يناير / أبريل، ص ص ٦٣-٨٣.
- البازعي، سعد عبدالرحمن (٢٠١٣) الدراسات البيئية وتحديات الابتكار، مجلة جامعة الملك سعود - الآداب، مج ٢٥، ع ٢، ص ص ٢٢١-٢٣٠.
- البرواري، نزار عبدالمجيد (٢٠١٠) تكامل دور المؤسسات المجتمعية في ترسيخ قيم التعليم والمواطنة والرفاهية للجميع، مجلة علوم إنسانية، ع ٤٦، السنة الثامنة، ص ص ١٠-٣٣.
- الدامغ، سامي بن عبد العزيز الدامغ (٢٠٠٦): التعدد المنهجي: أنواعه ومدى ملاءمته للعلوم الاجتماعية، مجلة العلوم الاجتماعية. جامعة الكويت، مج ٩، ع ٢٢ ص ٤-٢٢.
- الصوبان، نورة (٢٠١٥) بناء المناهج التعليمية في الدراسات البيئية في العلوم الاجتماعية، دراسة تحليلية نقدية، ملخص المؤتمر الدولي العلمي الثالث " مستقبل الدراسات البيئية في العلوم الإنسانية والاجتماعية"، كلية الآداب، جامعة حلوان، ١٥-١٦ مارس، ص ١٤.
- العقيل، ماجد بن صالح (٢٠٠٥) التحالفات البحثية وأهميتها الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، مؤتمر الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في البحث والتطوير، جامعة الملك سعود، ص ص ١٢٣-١٤٤.
- القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠١٣) الدورة الثالثة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢١ - ٢٢ يناير. ص ٨.
- المؤتمر الثاني للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية بالاشتراك مع اليونسكو (٢٠١٥) بعنوان "مساءلة اللامساواة والفوارق الاجتماعية في المنطقة العربية." في الفترة من ١٤-١٥ مارس، بيروت - لبنان.
- الهاجري، مشاعل (٢٠٠٧) قلاع وجسور: الدراسات البيئية وأثرها في الاتصال بين الحقول دراسة في القانون بوصفه حقلاً معرفياً مستقلاً وعلاقته بغيره من العلوم المعرفية: مجلة الحقوق (الكويت)، مج ٣١، ع ٣ ص ص ١٧١-٢٤٠.
- الهاشمي، هند بنت عبدالله (٢٠١٢) البيئة البحثية وأهميتها في زيادة الإنتاجية بمؤسسات التعليم العالي - البحث العلمي وعلاقته بالتنمية الاجتماعية، مجلة تواصل العماني، ع ٦، ص ص ٣٢-٤١.
- اليونسكو (٢٠١٥) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة: أسس النهوض بمجتمعات المعرفة الشاملة للجميع، ص ٦.
- أمين، عمار عبدالمنعم (٢٠١٤) الدراسات البيئية رؤية لتطوير التعليم الجامعي، كلية علوم الأرض، جامعة الملك عبدالعزيز، ص ٤.

- أنا فيسيو (٢٠١٥) ضرورة التكامل بين العلوم الاجتماعية والبحث العلمي، دورية Nature الطبعة العربية تطبع بدعم من مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، فبراير، ص ١٠.
- بارة، عبدالغني (٢٠١٣) العلوم الإنسانية واجتياز الحدود: قراءة في خطاب المفاهيم، مجلة الآداب - جامعة الملك سعود، مج ٢٥، ع ٢، ص ص ٢٥١-٢٦١.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية (٢٠١٥) التنمية في كل عمل، ص ٦.
- حسن، كاظم جهاد (٢٠١٤) في البيئية: نشأتها و دلالتها، مجلة جامعة الملك سعود - الآداب السعودية، مج ٢٥، ع ٢٤، مايو، ص ص ٢٤١-٢٥٠.
- زاهر، ضياء الدين (٢٠١٠) العلوم البيئية أو منهجية الألفية الثالثة، مجلة مستقبل التربية العربية، مج ٨، ع ٢٧، ص ص ٣١٥-٣٢٤.
- عبد الله، عصام (٢٠٠٤) اجتياز المناهجية Transdisciplinarity بسراب نيكولسكو نموذجاً، مؤتمر التفكير العلمي وتكامل المعرفة، المنعقد بكلية الآداب جامعة عين شمس في أبريل ٢٠٠٤، ص ص ١٨٧-٢٤٨.
- عبد المنعم، نادية وإبراهيم، خالد (١٩٩٩) الدراسات البيئية مدخل لتطوير مناهج التعليم المصري في ضوء العولمة، المؤتمر القومي السنوي الحادي عشر، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، ديسمبر ١٩٩٩، ص ص ١٣٨-١٦٤.
- عصفور، محمد حسن (٢٠١٣) الدراسات البيئية والتخصصية في العلوم الإنسانية، مجلة جامعة الملك سعود - الآداب - مج ٢٥، ع ٢، ص ص ٢٣١-٢٤٠.
- علي، كمال يوسف (٢٠٠٧) تعزيز دور العلوم الاجتماعية والإنسانية في التأسيس لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية، مجلة دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، السودان، مج ٣، ع ٧، ص ص ١-٣٧.
- مقدمة الملتقى الوطني حول "إشكالية العلوم الاجتماعية في الجزائر، واقع وآفاق"، ٢٠١٢م المنعقد بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، في الفترة من ٧-٨ مارس، ص ١٠.
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) (٢٠١٣) التقرير العالمي للعلوم الاجتماعية لعام ٢٠١٣، بعنوان "تغير البيانات العالمية" والذي أعلن عنه في إطار الدورة السابعة والثلاثين للمؤتمر العام لليونسكو المنعقد بباريس في الفترة من ١٨-٢٠ مارس ص ٢.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة «ريو ٢٠» (٢٠١٢) بعنوان «المستقبل الذي نبتغيه» المنعقد بمدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل، في الفترة من ٢٠-٢٢ يوليو، ص ٩.
- نقلاً عن بغورة، الزواوي (٢٠١٣) العلوم البيئية ودورها في الإصلاح والتجديد الحضاري: مقاربة إدجار موران، مجلة فصول، ع ٧٢، ص ص ٣٤-٥٢.
- يحيى، حسن بن عايل أحمد (٢٠٠٦) أولويات القضايا البحثية في حالة الدراسات البيئية، مجلة معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي بجامعة أم درمان، العدد الأول، ص ص ٢٠٠-٢٠٦.
- يوسف، حدة (٢٠١٢) معوقات الاعتماد على نتائج البحوث النفسية والاجتماعية في اتخاذ القرار ووضع السياسات في الجزائر، الملتقى الوطني حول "إشكالية العلوم الاجتماعية في الجزائر، واقع وآفاق" المنعقد بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، في الفترة من ٧-٨ مارس، ص ٤٤.

- Casey, J. (2010). Interdisciplinary Approach - Advantages, Disadvantages, and the Future Benefits of Interdisciplinary Studies, ESSAI, Vol. 7, PP. 76-81.
- Delatre, P. (1995). Regherhes Interdisciplinaires, Encyclopaedia Universalis, PP. 433-438.
- Edgar, Morin (1994). Sur l'interdisciplinarite, in Rencontres transdisciplinaires, Bulletin interactif du Centre International de Recherches et Etudes transdisciplinaires (CIRET), n 2, Juin.
- Edwin, J. (2007). Interdisciplinary Studies and the Bridging Disciplines: A Matter of Process, Journal of Research Practice, Vol. 3, Issue 2, PP.1-8
- EUROPEAN COMMISSION (2015). Open the Door - Social Science Research for Development and a Sustainable Future, Research projects on development supported by the European Union's Research Framework Programmes, P. 6

- Howard, Gardner (2012). Assessing Interdisciplinary Work at the Frontier: An Empirical Exploration of "Symptoms of Quality". Cambridge: Project Zero, Harvard University. P. 19.
- Howard, Gardner (2014). Assessing Interdisciplinary Work at the Frontier: An Empirical Exploration of "Symptoms of Quality". Cambridge: Project Zero, Harvard University. P. 21
- <https://www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/odi-assets/publications-opinion-files/9651>
- Julie, Thompson Klien (2012). Handbook Of The Undergraduate Curriculum: A Comprehensive Change (John Wiley Andsons, 2012), PP. 393-415.
- Klein, Julie Thompson and William H. Newell (2011). "Advancing Interdisciplinary Studies," in William H. Newell, ed., Interdisciplinarity: Essays from the Literature. New York: College Entrance Examination Board.Pp.191-221.
- LEAGUE OF EUROPEAN RESEARCH UNIVERSITIES (2013) LEAGUE OF EUROPEAN RESEARCH UNIVERSITIES, 2013. P.2. P.2. - <http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2016/04/25/2030>
- Marc, A. Rosen (2015) Rethinking Sustainable Development: Considering How Different Worldviews Envision "Development" and "Quality of Life, Journal Of Sustainability, Vol. 19. No. 6. PP. 8310-8328.
- Moti, Nissani (2012). "Ten Cheers for Interdisciplinarity: The Case for Interdisciplinary Knowledge and Research". Social Science Journal, Vol. 34, No 89, PP. 201-216
- Newell, William H. (2010). "A Theory of Interdisciplinary Studies," Issues In Integrative Studies 19:1-25.
- Overseas Development Institute (2015). Exploring spaces for economic transformation in the Sustainable Development Goals (Report), P. 5.
- Palmer, C. L. (2001). Work at the boundaries of science: Information and the interdisciplinary research process. Dordrecht: Kluwer. P. 17.
- Sachs, J. D. (2013). 'The challenge of sustainable development and the social sciences', World Social Science Report. Paris: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization.
- Thomas, C. (2000). Five Arguments Interdisciplinary Studies, Issues In Integrative Studies, No. 1, PP. 38-48.